قال تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما لا يحترم ولا ضرر فيه يدل على نجاسته
والميتة ما زالت حياته لا بذكاة شرعية كذا بحة المجوسي والمحرم بضم الميم وما ذبح
بالعظم وغير المأكول إذا ذبح وكذا الجنين فإن ذكاته ذكاة أمه وصبر لم تدرك
ذكاته والبعير الناد والمردي إذا ماتا بالسهم ودخل في نجاسة الميتة جميع أجزائها
من عظم وشعر وصوف وريش وغيره ذكر لأن كلا منها تحله الحياة ويدخل في ذلك ميتة
دود نحو خل وتفاح فإنها نجسة لكن لا تنجس لعسر الاحتراز عنها ويجوز أكله معه
لعسر تمييزه أما الآدمي فإنه لا ينجس بالموت على الأظهر لقوله تعالى ولقد كرمنا بني
آدم وقضية التكريم أن لا تحكم بنجاسته بالموت وسواء المسلم وغيره وأما قوله إنما المشركون
نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد أو اجتنابهم كالنجس لا نجاسة الأبدان وأما حاجر الحاكر
لا تنجسوا موتاكم فإن المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا فجرى على الغالب ولأنه لو نجس للزم
لكان نجسا لعينه كسائر الميتات ولو كان كذلك لتعذر بوضع غسله كسائر النجاسة فإن قيل
ولو كان طاهرا لم يوضع غسله كسائر الأعيان الطاهرة أجيب بأنه عهد غسل
الطاهر بدليل الحديث بخلاف نجس العين والقول الثاني أنه نجس لأنه طاهر في الحياة
غير مأكول فأشبه سائر الميتات ورد بما تقدم والخلاف في غير ميتة الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام والحق ابن العربي المالكي بهم الشهداء أما ميتة السمك والجراد فللإجماع على
طهارتهما ولقوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد
والطحال وقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته والمراد بالسمك
كل ما لا دم له من حيوان البحر وإن لم يسم سمكا كما سيأتي إن شاء الله تعالى في باب الأطعمة والجراد
اسم جنس واحدته جرادة تطلق على الذكر والأنثى والمستحيل في باطن الحيوان نجس
وهو دم ولو تحلب من كبد أو طحال لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم أي الدم
المسفوح لقوله تعالى أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس ولخبر اغسلي عنك الدم
وصلي وأما الدم الباقي في اللحم وعظامه فقيل إنه طاهر وهو قضية كلام المصنف في
المجموع وجرى عليه الشيخ وبذلك له من السنة قول عائشة رضي الله تعالى عنها كنا
نطبخ البرمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعلوها الصفرة من الدم فنأكل
ولا ينكره وظاهر كلام الحليمي وجماعة أنه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر لأنه
دم مسفوح وأنه لم يسل لغلظه ولا يناقد ما تقدم من السنة ولا يشكل من ذلك المخ
إذا خرج دما لأنه مني وإن كان أحمر والصفرة والكدرة لبا يدم وهما نجسان

انظر حكم الدم الباقي في اللحم

وفيه أنه دم مستحيل لا يخالطه دم وصديد وهو ماء رقيق يخالطه ما قوح
وتغلظ إن تغيرت راحته كما سيأتي إن شاء الله تعالى في شروط الصلاة وقيء وإن لم
يتغير وهو الخارج من المعدة لأنه من الفضلات المستحيلة كالبول وقيل غير المتغير متنجس
لا نجس والبلغم الذي عاد إلى الراجع من الطعام وغيره قبل وصوله إلى المعدة فليس
بنجس والبلغم الصاعد من المعدة نجس بخلاف النازل من الرأس وما قضى الحلق والصدر
فإنه طاهر ولأن السائل من فم النائم إن كان من المعدة كما خرج منتنا بصفرة فنجس وإلا فلا
كما من غيرها أو شك في أنه منها أو لا فإنه طاهر وقيل إن كان متغيرا فنجس وإلا فطاهر
فإن ابتلي به شخص لكثرة نومه قال في الروضة فالظاهر العفو والجرة نجسة وهي بكسر

الجيم ما يخرج البعير أو غيره للاجترار وكذا الدرة بكسر الميم ما في المرارة والزباد
طاهر قال في المجموع لأنه أما لابن سنور بحري كما قاله الماوردي أو عرق في سنورة
بري كما سمعته من ثقات من أهل الخبرة بهذا لكن يغلب احتلاطه بما يتساقط من
شعره فليحترز عما وجد فيه فإن الأصح منع أكل البري ويتبع العفو عن قليل شعره
مما تحته صاحب العباب وليحترز أيضا أن يصيب النجاسة التي تحله ذكره فإن العرق
للذكر ومن نفرتين عند ذكره لأمن سائر جسده كما أخبر به من ذكر من التجربة وأما المسك
فهو لطيب الطيب كما رواه مسلم وفارته طاهرة وهي خراج يجاب سرة الظبية
كالسلعة فتحك حتى تلتيها وقيل أنها وجوفا كالبخرة تلقيها كالميتة ولو انفصل
كل المسك والغارة بعد الموت فنجس كاللبن والشعر واختلفوا في العنبر فمنهم من قال
إنه نجس لأنه مستخرج من بطن دويبة لا بول لحمها ومنهم من قال إنه طاهر لأنه نبت
في البحر بلفظه وهذا هو الظاهر وروث بالمثلثة ولو من سمك وجراد لما روى
البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لما جوله بحجرين وروثة ليستنجي بها أخذ الحجرين ورد
الروثة وقال هذا ركس والركس النجس والعذرة والروث قيل مترادفان وقال
المصنف في قوابقه العذرة مختصة بفضلة الآدمي والروث بغيرها قال الزركشي وقد يجمع
بأنه مختص بغير الآدمي من نقل عن صاحب الحكم وابن لا ثير ما يقتضي أنه مختص بذي
الحافر قال وعليه فاستعمال الفقهاء له في سائر البهائم توسع وبول للآدمي بصبا الماء
علي في بول الأعرابي في المسجد رواه الشيخان وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث القبرين
أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله وأصله وقيس به سائر الأبوال وأما أمره صلى
الله عليه وسلم العرنيين بشرب أبوال الإبل فمحمول للتداوي والتداوي بالنجس جائز عند
فقد الطاهر الذي يقوم مقامه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الله شفاء أمتي فيما
حرم عليها فمحمول على الخمر ومذي وهو بالمعجمة ما أبيض رقيق يخرج بلا شهوة قد تحد
عند تذكر أنها للآدمي لقول الذكر منه في خبر الصحيحين في قصة علي رضي الله تعالى عنه ووذي
وهو بالمهملة ما أبيض كدر يخين يخرج عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل قياسا على
ما قبله وإجماعا وهذه الفضلات من البهيمة نجسة كما علم طهارة الآدمي
وغيره وصحح القاضي وغيره وافقه به شيخي خلافا لما في شرح الصغير والتحقيق
من النجاسة لأن بركة الجمعة شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال لتجلن النار
بطنك صححه الدارقطني وقال أبو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر
لأن أباطيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين أعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم دم حجامته ليدفنه فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حالط دمك دمي
لن تمسك النار واختلف المتأخرون في حصاة تخرج عقب البول في بعض الأحيان ونسي
عند العامة بالحصية هل هي نجسة أو متنجسة تطهر بالغسل أو الذي ظهر فيما قاله
بعضهم وهو أن أخبر طبيب عدل بأنها متعقدة من البول فهي نجسة وإلا فمتنجسة
وكذا المني غير الآدمي ونحو الكلب فالأصح نجس بالاتفاق كسائر المستحيلات أما من نحو الفحل
فنجس بلا خلاف وأما مني الآدمي فطاهر على الأظهر لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها
كانت تحك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلي فيه متفق عليه وفي رواية

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)